

تراجع إدارة بايدن عن سحب القوات الأميركية من العراق سيناريو محبط لإيران وميليشياتها

البنتاغون يلوح باستراتيجية مختلفة والميليشيات تتوعد بـ«المقاومة»



راحلون أم عائدون

رئيس إقليم كردستان العراق نجيفان البارزاني القرار واصفا إياه بالسعي، بأنه وليد عواطف وانفعالات ناتجة عن مقتل سليمان والمهندس، ومعتبرا أن وجود القوات الأميركية في العراق يستند مشروعياً من كون تلك القوات جاءت «بناءً على دعوة من الحكومة العراقية وبالتشاور مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عندما كان تنظيم الدولة الإسلامية على مشارف بغداد»، متسائلاً «هل الوضع الحالي في العراق يبرر انسحاب القوات الأميركية وقوات التحالف الدولي بالنظر إلى أهميتها، وهي المساعدة في هزيمة الدولة الإسلامية».



محمد البلداوي
قرار إخراج القوات
الأميركية صدر ولا بد
أن يطبق

ويظهر هذا الموقف أن أنصار بقاء القوات الأميركية في العراق لا يفتقرون إلى سند واقعي يتمثل في عدم قدرة القوات العراقية على ضبط الأوضاع الأمنية في البلد بشكل كامل، بدليل مواصلة تنظيم داعش رغم هزيمته العسكرية منذ أكثر من ثلاث سنوات لهجماته الدامية، على غرار التفجيرات الانتحاريين المنسوبين إليه واللذين وقعوا الأسبوع الماضي في سوق العاصمة بغداد وأوقعا العشرات من الضحايا بين قتلى وجرحى، وكذلك هجومه الأخير على موقع لقوات الحشد الشعبي في محافظة صلاح الدين والذي خلف أحد عشر قتيلاً من عناصر تلك القوات.

مقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس في غارة جوية أميركية قرب مطار بغداد. وفي 2014، انتشر نحو خمسة آلاف جندي أميركي في قواعد عسكرية بارزة العراق يطلب من حكومة بغداد ضمان تحالف دولي تم تشكيله بمشاركة العشرات من الدول لمحاربة تنظيم داعش الذي استحوذ، آنذاك، على ثلث مساحة البلاد. وفي أغسطس الماضي، اتفق رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مع ترامب على أن تسحب واشنطن قواتها من العراق خلال ثلاث سنوات. وينتشر في الوقت الحالي نحو ثلاثة آلاف جندي أميركي في العراق ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش وفق التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، مؤخرًا، إن العراق سيطلب من الإدارة الأميركية الجديدة تحديد فريق تفاوضي جديد لبحث تواجد قواتها العسكرية في البلاد. وعندما أصدر البرلمان العراقي قرار إخراج القوات الأجنبية من البلاد، هاجم

إبقاء الولايات المتحدة على قواتها في العراق يمثل السيناريو الأقرب إلى منطق الأحداث وتطورات الصراع في المنطقة، حيث لا تبدو الإدارة الأميركية الجديدة في وادٍ إخلاء الساحة أمام إيران والاستسلام لمخططاتها القائم على الربط بين الساحتين السورية والعراقية ضمن مسار أطول يصل بين طهران وبيروت، ومن شأن استكمال أن يمنح الإيرانيين ميزة كبرى في صراع النفوذ الشرس الذي يخوضونه.

بغداد - تشير معلومات مسربة من وزارة الدفاع الأميركية، البنتاغون، إلى أن مراجعات إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لقرارات سلفه دونالد ترامب، قد تشمل قرار سحب القوات من العراق، ما يعني أن الإدارة الجديدة لا تعزم إخلاء الساحة العراقية لإيران وستواصل اتخاذ الأراضي العراقية منضحة لمراقبة التحركات الإيرانية، وكسر حلقة الوصل التي تقيها طهران بين سوريا والعراق كجزء من مسار أطول يمتد من إيران إلى لبنان.

وتشير مثل تلك المعلومات قلق حلفاء إيران في العراق من قادة أحزاب وميليشيات شيعية تمثل الأذرع التنفيذية للمخططات الإيرانية في البلاد، ولذلك ترى نفسها معنية بشكل مباشر بعدم سحب القوات الأميركية التي سبق أن استخدمت بالفعل في ضرب مواقع تابعة للميليشيات في مناطق الحدود بين سوريا والعراق وأوقعت بها خسائر مادية وبشرية.

وتعقبها على أنباء بشأن اعتراف وزير الدفاع الأميركي الجديد، لويد أوستن، مراجعة قرار سحب قوات بلاده من العراق، توعد عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي محمد البلداوي، الخميس، بالرجوع إلى ما سناه «المقاومة» إذا فشلت السياسة في إخراج القوات الأجنبية من البلاد. ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية عن مسؤولين بوزارة الدفاع البنتاغون، أن إدارة بايدن تبحث استراتيجية جديدة في العراق وأفغانستان، كرد فعل على قرار سلفه دونالد ترامب، سحب بضعة آلاف من الجنود بشكل عاجل من البلدين.

وأشارت الصحيفة إلى أن أوستن قال، خلال جلسة الاستماع أمام مجلس الشيوخ للتصديق على ترشيحه للمنصب، إنه سيعمل على مراجعة استراتيجيات الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. وكان البرلمان العراقي الذي تشغل القوى السياسية الشيعية جزءاً كبيراً من مقاعده، قد أصدر في 5 يناير 2020 قراراً بخص على إخراج القوات الأجنبية من البلاد، وذلك بعد يومين من

السعودية تفتح ملف فساد ضخماً

الرياض - فتحت السعودية ملف فساد ضخماً تبلغ قيمة الأموال التي تم تداولها ضمنه بطرق غير قانونية بضعة مليارات من الدولارات. وأوردت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» أن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد باشرت بالتعاون مع البنك المركزي إجراءات حيال تورط موظفي بنوك ورجال أعمال في المملكة بتلقي رشاوى من تشكيل عصابي. ونقلت الوكالة عن مصدر مسؤول أن قيمة المبالغ النقدية التي يدور حولها التحقيق تبلغ 11.6 مليار ريال (3.09 مليار دولار).

بتأسيس عدد من الكيانات التجارية الوهمية وفتح حسابات بنكية وتمكين مقيمين من استخدام تلك الحسابات بالسحب والإيداع. وأكدت هيئة الرقابة بحسب الوكالة الرسمية، أنها مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية أو للإضرار بالمصلحة العامة. وترتبط عملية محاربة الفساد في السعودية والتي توسعت خلال السنوات الماضية وامتدت لتشمل رجال أعمال ومسؤولين كباراً سابقين أو أثناء وجودهم في موقع المسؤولية، من مَنين وعسكريين وبينهم أمراء من الأسرة الحاكمة، بعملية الإصلاح الشاملة والعميقة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

ويقول مطلعون على الشأن السعودي إن نتائج محاربة الفساد في المملكة تتجاوز حماية موارد الدولة والحد من الهدر والتبديد لتوفر مناخاً من الشفافية وتمهيد الأرضية أمام طفرة من المشاريع الضخمة والطموحة التي أعلن عنها في إطار رؤية السعودية 2030.

وتطمح السعودية إلى إنجاز أكبر عملية إصلاح في تاريخها المعاصر تطال مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية، حيث تسعى المملكة إلى تنوع مصادر دخلها وتنمية ثروتها وإحكام طرق إدارتها واستثمارها في تنمية البلد. وعانت المملكة خلال العشرينات الماضية من استشراف ظاهرة الفساد نظراً لوجود عاملين هما ثراء الدولة من جهة، ووجود العديد من الإخلالات في الأجهزة الإدارية والمؤسسات الرقابية من جهة مقابلة، وهو ما بدأت المملكة بالعمل على تلافيه خلال السنوات الأخيرة.

قيمة المبالغ التي يجري التحقيق بشأنها تتجاوز 3 مليارات دولار متأتية من مصدر مجهول وتم تحويلها إلى خارج المملكة

والمتورطون هم مجموعة مقيمين ورجال أعمال وموظفو بنوك ورجال أمن أودعوا مبالغ نقدية مجهولة المصدر وتم تحويلها إلى خارج المملكة. وقبض الأمن السعودي على 5 مقيمين أثناء توجههم إلى أحد البنوك، كما قبض على 7 رجال أعمال و12 موظف بنك وضابط صف بشرطة إحدى المناطق وتم القبض على 5 مواطنين مشتبهين بتورطهم في جرائم الرشوة والتزوير واستغلال نفوذهم الوظيفي في الكسب المالي غير المشروع والتستر التجاري، وغسل الأموال. وتدور التحقيقات حول قيام رجال أعمال ومدير فرع في أحد البنوك

أجواء ما قبل اتفاق ستوكهولم تخيم على غرب اليمن

وقال منسق المنظمة الدولية للشؤون الإنسانية بالإنابة في اليمن، أوك لوتسما، في بيان «يتزايد القلق على المدنيين في المناطق الجنوبية من محافظة الحديدة، بعد تصاعد الاشتباكات منذ منتصف يناير، بما في ذلك القصف على المناطق السكنية، ما يعرض آلاف المدنيين للخطر».

وأضاف أن «التقارير الأولية تشير إلى وقوع ضحايا مدنيين بالفعل، وتضرر منازل ومزارع في مدينتي حبس والريهيمي، ونزوح أكثر من مئة أسرة». وشدد المسؤول الأممي على أن «الهجمات العشوائية على المناطق السكنية هي انتهاك للقانون الإنساني الدولي، يجب أن تتوقف على الفور»، مشيراً إلى أنه تم «الإبلاغ عن سقوط ثمانية ضحايا من المدنيين في جميع أنحاء الحديدة في أسبوع منذ 20 يناير، فيما تضررت عشرات المنازل والمزارع»، مؤكداً أن «عدد الضحايا المدنيين في محافظة الحديدة يمثل مصدر قلق مستمر، ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2020، تم الإبلاغ عن 153 ضحية بين قتيل وجريح من المدنيين في الحديدة، وهو أعلى رقم يتم تسجيله في أي محافظة على مستوى اليمن».

ويشهد اليمن حرباً منذ نحو سبع سنوات أودت بحياة 233 ألف شخص ويات 80 في المئة من السكان البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

الحديدة (اليمن) - تسود حالة من التوتر أجزاء من محافظة الحديدة الواقعة على الساحل الغربي اليمني، بسبب تصاعد الاشتباكات بين المتزدين الحوثيين والقوات الموالية للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وتهدد تلك الاشتباكات بانهاجر اتفاق ستوكهولم الذي وقعه الطرفان آخر سنة 2018 برعاية أممية وينص ضمن بنوده على وقف إطلاق نار دائم في المحافظة ذات الموقع الاستراتيجي.

وتعددت خروقات الهدنة خلال الفترة الأخيرة في ظل اتهامات من قبل الحكومة للحوثيين بعدم احترام الاتفاق ودعوات لاستئناف عملية تحرير المحافظة من جماعة الحوثي، وهي العملية التي كان قد أوقفها الاتفاق المذكور.

ويرى متابعون للشأن اليمني أن ما يجري الآن في أجزاء من الساحل الغربي ومناطق بمنية أخرى هو عبارة عن عملية تسابق من طرفي النزاع لتحسين المواقع استعداداً لعملية سلام قادمة قد تكون الأمم المتحدة، ممثلة بمبعوثها إلى اليمن مارتن غريفيث، بصدد إعدادها بالتشويق مع قوى دولية بهدف فرضها في نطاق تسوية سياسية نهائية للصراع اليمني. ويحمل التصعيد في الحديدة المزيد من الأخطار على الوضع الإنساني الهش في المحافظة وسائر مناطق البلاد، وأعلنت الأمم المتحدة، الخميس، أن تصاعد الاشتباكات في الحديدة أدى إلى نزوح ما لا يقل عن 700 شخص، منذ منتصف يناير الجاري.



نية العودة إلى القتال لم تفارق الموقفين على الهدنة

بابا الفاتيكان يلتقي السيستاني على مسار «الأخوة الإنسانية والسلام العالمي»

ويقدر اليوم بنحو 400 ألف عدد المسيحيين في العراق. وقد أعرب الكثيرون عن أملهم في أن تسلط زيارة البابا الضوء على التحديات التي تواجه المجتمعات المسيحية، بما في ذلك النزوح المطول والتهميل الضئيل في مؤسسات الحكم. وقال ساكو في هذا الإطار ستكون «الزيارة مصدر راحة وأمل»، وأضاف أن «المسيحيين يعانون من ضعف الدولة العراقية مقارنة بالجهات المسلحة الأخرى وحتى القبائل التي كانت تهدد وجود الأقلية»، مشبهاً الوضع القائم بـ«العصور الوسطى».

الثامن من مارس، وتشمل زيارته بغداد والموصل ومدينة أور الأثرية مسقط رأس النبي إبراهيم، حيث سيقوم صلاة مشتركة بين الأديان، بحضور ممثلين عن الشيعة والسنة والإيزيديين والصابئة. وكان عدد المسيحيين في العراق يزيد عن 1.5 مليون نسمة. وفي أعقاب الغزو الذي قادتته الولايات المتحدة عام 2003، دفعت الحرب الطائفية أتباع الطوائف المسيحية المتعددة في العراق إلى الفرار، كما أصابت هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 جميع الأقاليم.

وثيقة «الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي»، وهي نص متعدد الأديان يدين التطرف وقع عليه البابا فرنسيس مع إمام الأزهر أحمد الطيب في فبراير 2019 بالعاصمة الإماراتية أبو ظبي، موضحاً أن البابا يامل في أن يشارك هذه الوثيقة مع السيستاني رجل الدين الأكثر تأثيراً في الطائفة الشيعية بالعراق، ليكون السيستاني بذلك «فانسي أكبر ممثل للديانة الإسلامية يوقع على هذه الوثيقة التاريخية».

ومن المقرر أن يزور البابا فرنسيس العراق في الفترة من الخامس إلى

بغداد - تم الخميس الكشف عن احتواء برنامج الزيارة التي يعتزم بابا الفاتيكان القيام بها إلى العراق في شهر مارس القادم، على لقاء مع المرجع الشيعي علي السيستاني في مدينة النجف.

وقال الكردينال لويس ساكو بطريرك الكلدان الكاثوليك في العراق، إن زيارة البابا فرنسيس للسيستاني ستكون خاصة وسيناقشان خلالها «إطار عمل لإدانة كل من يعتدي على الحياة».

وأضاف لوكالة فرانس برس أن من المؤمل أن يوقع الرجلان على